# جهود الوساطة في مصر

**تبيل الفولي**

مع أن نفي وقوع ما وقع بالفعل أمرٌ معتاد في عالم السياسة، فإن الاتكاء على الشائعات المختلقة كثير فيه أيضا، ومقصود هذا وذاك هو الضغط على مشهد سياسي ما من نقطة حساسة فيه لتوجيهه والتحكم في مساراته.

ويبدو أن عالم السياسة قد أخذ في هذا بنصيحة ميكافيلي حتى قبل أن يقول بنظريته التي تفصل الأخلاق عن السياسة، فالميكافيلية موقف قبل أن تكون شخصا!!

وتبدو القضايا السياسية المعقدة –أكثر من غيرها– مسرحا واسعا لهذه الألوان من السلوك، حتى إن الخطوط تتداخل وتتزاحم في نقاط معينة، ويتتابع النفي والإثبات على الحدث الواحد بدرجة محيرة، ويبقى تمييز الحقيقة من الزيف في هذا الظرف خاضعا لفهم طبيعة الحدث، ومدى تكرار ادعاء وقوعه في مسارات معينة لقضية ما، وقد تفاجئنا الأحداث –حين يتكشف المخبوء– بما يحسم الأمر، ويقطع قول كل خطيب.

ويبدو هذا الأمر مشكلة أمام المؤرخ، حتى وهو يطبق أدق المناهج الممكنة في تسجيل أحداث التاريخ، وأما المحلل السياسي للحدث الآني فقد يبدو الأمر بالنسبة له يسيرا من جهة، لكنه صعب من أخرى، فأما سهولته فتأتي من شعوره المباشر بمسارات الحدث الذي يتطور أمام ناظريه، وأما الصعوبة فتأتي من أن أحكامه قد تبنى عليها تصرفات ومواقف وفقا للقناعة التي يمكن أن يحققها التحليل، ومن هنا لزم مراعاة الدقة والأمانة في هذا اللون من الكتابة.

## شائعات الحدث

جرى في نهر الحدث المصري ماء كثير منذ انتفض الشعب في وجه مبارك، وأصر على عدم مبارحة الميادين إلا وقد زال الرئيس السابق عن كرسيه، وهو ما حدث بالفعل يوم 11 فبراير 2011، وإن كان السيناريو الذي استجاب للمطلب الشعبي ما هو إلا خطة التفافية على الزئير الشعبي في وجه الاستبداد والفساد.

وفي هذا المشهد الملتهب نافست الشائعات الحقائق بجدارة، بل نافست إخفاء الحقائق وطمرها في رمال الإعلام الموجّه باحتراف أيضا، حتى إننا نستطيع أن نزعم أن الشائعات والأكاذيب هي التي فتحت الطريق بقوة أمام نظام 3 يوليو ليمر على جثة ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وقد ظلت مسألة الوساطة والتفاوض بين النظام الجديد أو نوابه، وبين الإخوان المسلمين منذ الغارة على الديمقراطية من المسائل الإساسية التي دارت حولها شائعات كثيرة، وأخفيت كذلك حقائق كثيرة تتعلق بها، فأين الصواب في هذه المسألة؟

أحسب أن الإجابة على هذا السؤال تتضح أكثر حين نحدد بدقة طرفي المعادلة الفاعلين على الحقيقة في الحالة المصرية، وطبيعة كل طرف منهما، حتى نفهم موقفيهما من قضية التفاوض والوساطة:

– أما الطرف الأول، فيتمثل في النظام القائم على إدارة الدولة في مصر الآن، وهو نظام عسكري يتحرك بغطاء سياسي مدني يملأ فراغات المشهد ولا يحرّك الحدث في الحقيقة، وقد تأكد ذلك لمن كان شاكا بعد بروز أكبر مرشحي الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في مايو القادم من المؤسسة العسكرية، مع انحياز أجهزة الدولة الرسمية وإعلامها له بصورة فجة، حتى بدت وكأنها تتولى الدعاية له، أو هي قد تولتها بالفعل.

– في حين أن الطرف الثاني هو «التحالف الوطني لدعم الشرعية»، الذي يضم أطيافا سياسية ووطنية كثيرة، ويضم كذلك كثيرا من المصريين الذين لا ينتمون إلى تشكيل سياسي بعينه، وإن كان الإخوان المسلمون يمثلون أكبر كيان منظم في هذا التحالف عموما.

وقد بدا تأثير الصراع بين الحقيقة الثابتة والإشاعة المرسلة والأكذوبة المختلقة محتدما حتى في بيان حقيقة هذه الأطراف التي تتنافس في الحالة المصرية، سواء أكان هذا بإخفاء الوجه العسكري لنظام 3 يوليو، أم بادعاء أن الإخوان وحدهم هم الذين يقفون في وجه مصر الجديدة التي جاءت لتنقذ الشعب من شرورهم!

## موقف النظام

وحين نلقي نظرة على تصريحات كل من الطرفين السابقين إزاء ما يتسرب من أخبار حول التفاوض الذي يجري أو الوساطات التي تتم منذ بدء الأزمة، سنجد أن ردود أفعال النظام التي تنشرها الصحف ووسائل الإعلام الموالية له وغير الموالية في هذا الصدد تأتي في صورتين:

الأولى: تنفي وجود أي تفاوض أو وساطة من الأصل مع «الإخوان المسلمين»، وهو ما صرح به الرئيس المؤقت في بعض الحوارات التلفزيونية في مارس الماضي، كما اتفقت عليه أحزاب جبهة الإنقاذ، الغطاء السياسي للانقلاب، بل يصرح به بعض الوزراء من وقت إلى آخر.

الصورة الثانية: ادعاء وجود وساطات –سواء أكان هذا الادعاء صحيحا أم لا– مع اتهام الإخوان بأنهم يعرقلون كل محاولة لحل الأزمة والخروج بمصر من مأزقها المستحكم، وأنهم يسعون إلى التضحية بمصر الدولة في مقابل الحفاظ على الجماعة ومصالحها.

وهذا ما يمكن الاطلاع على نماذج كثيرة منه على الصفحات الإخبارية التي نشرت طوال الشهور الماضية، ولكن لا ننسى في هذا الصدد ما أعلنه عبد الفتاح السيسي من أنه حمل الدكتور سليم العوا في 3 يوليو رسالة إلى الرئيس محمد مرسي يطالبه فيها بعمل استفتاء على رئاسته للدولة، وهو ما نفاه العوا بصراحة، وبدا أن الهدف من المسألة هو إظهار الرئيس في صورة المتعنت، وأن ما جرى له لم يكن ظلما ولا تجاوزا في حقه، ولا حتى تعديا على القوانين والدستور!

وهذا في جملته يعني أنهم يفاوضون ويوسّطون، ويسعون في هذه الناحية كما يسعون في غيرها ضمن خطوط متأزرة هدفها هو حسم الموقف بصورة تضمن بقاءهم، أو على أقل تقدير لا تدينهم بأي جريمة مما يتهمهم به غرماؤهم السياسيون في التحالف والإخوان ومن الشخصيات العامة الرافضة للانقلاب.

إن الإستراتيجية المعمول بها لضمان بقاء النظام الحاكم في مصر الآن –سواء بصورته العسكرية الصريحة أم المتوارية– تقوم على ثلاثة محاور رئيسية:

1 – توظيف القبضة الحديدية: وهي التي يتعامل بها النظام مع المظاهرات التي تجعله متوترا دائما، وتصيبه بهستيريا تتجلى بوضوح عند التعامل مع رافعي شعار رابعة الشهير.

وهي إلى الآن ما زالت وسيلة بلا سقف، فإطلاق الرصاص الحي لم يتوقف منذ بدايات الانقلاب، وهو دائما خيار مطروح حتى في خلاف جانبي مع مواطن عادي على حاجز للشرطة أو الجيش، وكذلك القبض على المعارضين وتعذيبهم، والاعتداء على أعراض الذكور والإناث الذي أثبتت بعضه أخيرا جهات حقوقية وإعلامية محايدة.

2 – الدعم الدولي: الذي يهدف إلى إشعار أطراف المعادلة والمتابعين لفصولها –مؤيدين ومعارضين– بأن الواقع الغليظ يقول إن «خريطة الطريق» تمشي بخطى ثابتة، وإنها في طريقها إلى الاكتمال، وإن ما يجري في الشارع وعلى مواقع التواصل لن يغير من واقع الأمر شيئا.

وقد نفهم من هذه الزاوية الزيارة الأخيرة لكاترين آشتون –الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية للاتحاد الأوروبي– لمصر ولقاءها المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي، إضافة إلى أن الزيارة قد تعكس نجاحا –على هذا المستوى– للدبلوماسية المصرية الساعية إلى دعم الواقع القائم في مصر دوليا، حتى يؤدي إلى الاستقرار بنفس التركيبة السياسية الحاكمة الآن.

3 – الوساطة والتفاوض: وهو محور متوار شيئا ما، إلا أن الإلحاح عليه واضح من خلال المبادرات الكثيرة التي خرجت –مثل مبادرات أحمد كمال أبو المجد ومحمد سليم العوا وحسن نافعة وبعض كتابات فهمي هويدي وغيرها– وتدعو الإخوان أو التحالف الوطني عموما إلى التنازل بدرجة أو أخرى –خاصة عن عودة الدكتور محمد مرسي إلى سدة الحكم– من أجل الحفاظ على مصر.

ولو سألنا عمن له مصلحة في هذه المبادرات، فسنجد أنه النظام في الدرجة الأولى، حيث إن أقل ما سيحصل عليه هو تبرئته من دماء آلاف قتلتهم «يد ماء» منذ الثالث من يوليو / تموز من العام الماضي.

وإن ادعينا أنها مبادرات شخصية دعت إليها وطنية هؤلاء المفكرين، وأنهم كانوا واقعين في طرحهم هذا تماما، فالقوة المادية تحسم الموقف لصالح الانقلاب، وأنه لا جدوى لمواجهته بهذه المظاهرات مهما امتد بها الزمان، وحل استخدام العنف سيسوقنا إلى سوريا أخرى، لو ادعينا هذا كله، فإنه سيعني ببساطة تامة أن أولي الرأي عجزوا عن بلوغ الأفق الذي وصلت إليه الجماهير، ولم يتجاوبوا مع آمالها، ولم يترجموا صمودها بصورة كافية، وإن لم يفيقوا فستتجاوزهم شعوبهم إلى آفاق أوسع وأرحب من الحدود التي تسبح فيها أفكارهم وتصوراتهم.

أما إن افترضنا أن النظام كانت له يد في الإيعاز إلى بعض هؤلاء –على الأقل– للخروج بهذه المبادرات، فهو أمر ليس ببعيد، خاصة بعد التصريح الذي أدلى به للجزيرة المفوض السابق للعلاقات الدولية عن جماعة الإخوان المسلمين يوسف ندا من أن النظام سعى إلى توسيطه لوقف الأعمال المناهضة للانقلاب لأجل مصلحة مصر، فإن كانوا يتواصلون مع إخوان الخارج أنفسهم لتهدئة الأوضاع، فغيرهم من رموز الداخل التي تلقى احتراما أولى.

مهما يكن، فلا أحد يستطيع أن ينفي صادفا خروج مبادرات وقيام وساطات كثيرة في الحالة المصرية طوال الأشهر العشرة الماضية، ولكن لابد من التأكيد بخصوصها على النقاط المهمة التالية:

– أن المبادرات والوساطات تنشط وتفتر من وقت إلى آخر دون أن يتجاوز أكثرها الطرح الإعلامي الذي يقصد جس نبض الأطراف المعنية أولا، وحين تواجه بهجوم من هذا الطرف أو ذاك يتوقف أصحابها عن طرحها –كما حدث في مبادرة الدكتور حسن نافعة مثلا– ربما بسبب عدم واقعيتها، أو لتجاوز الأحداث لها، أو عدم تلبيتها المسقوى الأدنى من مطالب أحد طرفي الأزمة، أو حتى بضغوط خارجية وداخلية.

– لم يبد العسكريون في مشهد التفاوض مباشرة، وإن ترجح أنهم يدفعون ببعض الأطراف –خاصة من السياسيين الموالين لهم– إلى القيام بهذا الدور من وقت إلى آخر، أو دفعوا بعض الوجوه المجتمعية من خارج النظام برمته للقيام به.

– ركز النظام في أوراق التفاوض على الإخوان أكثر من تحالف دعم الشرعية الذي يجمعهم وغيرهم في الصف المناوئ للانقلاب، ولا يعني هذا أن النظام لا يدرك أن المناوئين له ليسوا فقط الإخوان، ولكن يبدو أنهم يحاولون التأثير على الحلقة الأقوى في تحالف دعم الشرعية عملا على تفريق كلمته وتفتيته، أو على الأقل إضعافه.

## موقف التحالف

وأما تحالف دعم الشرعية، والإخوان في القلب منه، فإن تصريحاته الخاصة بهذا الموضوع قد خرجت هي الأخرى في صورتين أيضا:

الأولى: التأكيد أنه لن يتنازل عن أي من حقوق الشعب وممثليه الشرعيين، وقد لخصوا هذه الحقوق في أغلب الأحيان برباعيتهم الشهيرة: عودة الدستور الذي استفتي عليه الشعب عام 2012، وعودة الرئيس المنتخب محمد مرسي، وعودة مجلس الشورى الذي اختاره الشعب في انتخابات حرة، وأخيرا محاكمة المتهمين بسفك دماء المصريين في الميادين والجامعات أثناء المظاهرات التي خرجت محتجة على «الانقلاب» العسكري الذي وقع في الثالث من يوليو 2013.

الصورة الثانية: مبادرات للحل مستعدة للتنازل عن بعض المطالب والحقوق، في مقابل الحفاظ على الدولة وحمايتها من الانهيار. إلا أن هذه المبادرات كانت فردية في كل أحوالها، وقوبلت أيضا بموجة شديدة من الاعتراض، كما هو الحال في مبادرات أو حتى تصريحات الدكتور محمد علي بشر والدكتور محمد جمال حشمت.

مهما يكن، فقد بدت وما زالت الوساطات ومبادرات الصلح –باعتبارها حلا سياسيا– بديلا لدى الطرفين غير مهمل، ولكنه أيضا ليس أصلا، فالتحالف يتحرك ما بين حل سياسي وحل ثوري، والنظام يتحرك بين حل عسكري وآخر سياسي، والذي يؤخر رتبة السياسي / التفاوض لدى الفريقين هو أن المبادرات والوساطات لا يمكنها الجمع بين المتناقضات!!

**عن «الجزيرة نت»**

# الليبراليون في أعقاب أردوغان

**سونر چاغاپتاي**

ربما لا يزال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الزعيم الأكثر شعبية في تركيا، لكن وقت الانبهار قد انقضى عندما يتعلق الأمر بصورته باعتباره الرجل الذي يعمل على تغيير تركيا، فقد ساعدت تلك الصفة الشهيرة على وصول أردوغان إلى سدة الحكم عام 2002 والفوز بالانتخابات المتعاقبة بأغلبيات متزايدة، إلا أن ذلك يبدو الآن غير كاف للحفاظ على سلسلة نجاحاته. فـ«حزب العدالة والتنمية» الذي يرأسه فاز بالانتخابات المحلية في 30 مارس، لكن شعبيته الشخصية آخذة في التراجع؛ وكان «حزب العدالة والتنمية» قد حصل ما مجموعه 21 مليون صوت في انتخابات عام 2011؛ وفي 30 مارس صوت 19.5 مليون ناخب لأردوغان.

في عام 2002، وصل أردوغان إلى سدة الحكم لأنه كان ممثل التغيير. فقد اكتسح حزبه الانتخابات وفاز بأغلبية أعضاء البرلمان، وحصل على تفويض بتحويل تركيا، بعد أن نجح أردوغان بتوحيد الإسلاميين والمحافظين ومجموعات الأعمال التجارية ومجموعة صغيرة من الليبراليين المؤثرين تحت راية «حزب العدالة والتنمية». ورغم أن لدى أنصار الحزب رؤى متباينة حول تركيا، إلا أنهم توحدوا لأنهم أرادوا أن يروا ابتعاد الجيش – الذي يحتفظ بالسلطة الأكبر في تركيا – عن الحياة السياسية. وقد نجح «حزب العدالة والتنمية» وحلفاؤه في الوصول إلى هذا الهدف. ومن خلال استغلال محاكمات أرغينيكون، التي قامت على مزاعم بأن أعضاء في الجيش التركي كانوا ضالعين في مخطط انقلابي، قام «حزب العدالة والتنمية» بسجن العديد من القيادات العليا وخلع الأنياب القوية للقوات المسلحة التركية.

بيد أنه على مدار السنوات القليلة التالية، تمزق تحالف أردوغان المؤيد للتغيير. فقد انفصل عنه أنصاره الأكثر ليبرالية في عام 2013، وانضموا إلى المحتجين في «منتزه جيزي» بانتقادهم نهج أردوغان الاجتماعي المحافظ وتدخله في الحريات. كما انضمت العديد من جماعات الأعمال إلى المتظاهرين أيضا. ومؤخرا تراجعت الحركة الإسلامية المحافظة، بقيادة عالم الدين البارز المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، عن دعمها لـ «حزب العدالة والتنمية»، لكن الحزب لا يزال يحظى بشعبية كبيرة حتى في ظل تشرذم تحالفه. وعلى الرغم من أنه أبلى بلاءً حسنا في الانتخابات الأخيرة، إلا أنه لم يعد يملك تفويضا لإحداث التغيير – وهي صفة ينسبها الليبراليون في تركيا الآن إلى أنفسهم.

وهناك العديد من الأسباب للتفاؤل بشأن احتمال نجاح الليبراليين. لقد عمل النمو الاقتصادي على انتشار المشاركة السياسية للطبقة الوسطى إلى ما بعد اسطنبول وغيرها من المدن الكبرى. وأثناء مسيرات «منتزه جيزي»، خرج 2.5 مليون شخص إلى الشوارع في جميع محافظات تركيا الواحدة والثمانين باستثناء محافظة واحدة للاحتجاج على نهج أردوغان المناهض لليبرالية. ومنذ ذلك الحين استمرت احتجاجات كبيرة مناهضة لـ «حزب العدالة والتنمية». وقد جاء أبرز تلك الاحتجاجات مؤخرا عقب وفاة بركين إلفان، وهو فتى مراهق أصيب في رأسه بعبوة غاز مسيل للدموع أثناء احتجاجات «منتزه جيزي»، عندما خرج مليونا شخص في مسيرات للاحتجاج على سياسات أردوغان.

لقد كانت الليبرالية قوة هامشية يوما ما في الحياة السياسية التركية، لكنها أصبحت الفكر السياسي السائد، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى أردوغان. ومن خلال تطبيق بعض السياسات الاقتصادية الرشيدة وجذب ما يزيد عن 50 مليار دولار في شكل رؤوس أموال أجنبية سنويا، نجح أردوغان في تحفيز النمو الاقتصادي التركي وتشكيل الطبقة الوسطى في البلاد. والآن فإن تركيا على وشك أن تصبح أول مجتمع ليبرالي مثقف فيه أغلبية مسلمة عالميا في التاريخ. والمفارقة أن هذه الإنجازات هي التي خلقت أعظم منتقدي أردوغان وأكثرهم صراحة.

يمثل الليبراليون في تركيا شريحة متنامية، ومنذ احتجاجات «منتزه جيزي» في الصيف الماضي أصبحوا في صدارة المناهضين لأردوغان وأسلوبه في الحكم. فهم مثقفون وأثرياء إلى حد كبير، كما أنهم يشكلون الغالبية العظمى في البلاد. وفي حين أن أردوغان قد حول تركيا اقتصاديا، فإن هذه الجماعة هي التي ستغير البلاد اجتماعيا وسياسيا.

ويتسم الليبراليون الأتراك بالمثابرة والتنوع السياسي والالتزام الراسخ بالحريات الشخصية، كما أن معارضتهم لأردوغان و «حزب العدالة والتنمية» سوف تستمر رغم جهود الحكومة لإسكاتهم. على سبيل المثال، بعد نشر قرار أردوغان الأخير بحظر تويتر – منبر هام لتنظيم احتجاجات في تركيا – تم إرسال أكثر من 2.5 مليون تغريدة من البلاد في الساعات الثلاث الأولى بعد حظر الموقع.

لكن لا يزال من السابق لأوانه تصنيف الليبراليين في تركيا على أنهم «حركة». فالواقع أنهم مجموعة متباينة من الأشخاص بدءا من القوميين أصحاب الانتماءات التركية والكردية إلى اليساريين بل والناخبين الذين يصوتون لصالح «حزب العدالة والتنمية». وهم ليسوا متحدين في حزب واحد، وبالإمكان إيجاد الليبراليين في كل حركة معارضة.

ويقود «حزب الشعب الجمهوري» – حزب المعارضة الأكثر أهمية من الناحية التاريخية لكنه أيضا معقلا للسياسات المرتكزة على الدولة – حركة متزايدة لدعم الحريات الاجتماعية والسياسية، كما أن العديد من نوابه ليبراليون بشكل واضح. وقد حصلت إحدى أعضائه البرلمانيات، سافاك باقي، على سبيل المثال، على جائزة المرأة الشجاعة الدولية لعام 2012 من قبل وزارة الخارجية الأمريكية عن مناصرتها للمرأة وحقوق الإنسان. كما أن «حزب السلام والديمقراطية» القومي الكردي يظهر مؤشرات على اتباع النهج الليبرالي، وقد فعل أكثر مما فعله أي حزب آخر لاحتضان تباين الشعب التركي. وتعمل الحكومات المحلية التي يديرها «حزب السلام والديمقراطية» على توفير الخدمات العامة – ليس فقط باللغتين الكردية والتركية ولكن أيضا بالأرمنية والسريانية – في تلبية مناسبة لاحتياجات الأقليات اللغوية والدينية في البلاد. وهناك مثال آخر من عضوة في «حزب الحركة القومية» اليميني، ميرال أكسينر، التي استقالت منصبها في البرلمان كمنصة بارزة لانتقاد أردوغان. وهناك توقعات واسعة بأنها ستكون أول إمرأة تتنافس بجدية على رئاسة تركيا هذا الصيف ضد مرشح «حزب العدالة والتنمية». كما أن هناك تمرد حتى في صفوف «حزب العدالة والتنمية»؛ فبعد أن انهت حركة غولن وصحيفتها «الزمان» بشكل واضح دعمهما للحزب، فإنهما تقودان الآن مساعي تحدي سلطوية أردوغان.

لكن حتى أولئك الذين استمروا في ولائهم لحزب أردوغان ينافضون الميول الأكثر سلطوية لرئيس الوزراء التركي. وسوف يظل الرئيس التركي عبد الله غول، رئيس وزراء سابق من قبل «حزب العدالة والتنمية»، وشخصية تتمتع باحترام داخل الحزب، حافظا للتوازن. ورغم أنه عمل بشكل عام مع أردوغان، إلا أن غول عمد غالبا إلى التخفيف من حدة التشريعات التي كانت ستمكن أردوغان من توطيد سلطته على الهيئة القضائية.

وهناك مؤسسات أخرى، من بينها المحاكم العليا، التي ستضغط لصالح الديمقراطية الليبرالية. ومن بينها بصفة أساسية المحكمة الدستورية التركية، التي عملت بالفعل على إسقاط حظر أردوغان لتويتر. وتتمتع تركيا بدستور ديمقراطي، ووظيفة المحكمة هي العمل على حمايته وصونه. والأكثر من ذلك، إن كون تركيا دولة موقعة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن المحاكم التركية تعترف بـ«المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» – معقل لليمقراطية الليبرالية – باعتبارها المصدر النهائي للرأي القانوني حول قضايا حقوق الإنسان وكونها محكمة استئناف فوق وطنية. وبغض النظر عمن يجلس على المنصة، فإن المحكمة الدستورية التركية، «بتأثير من» «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» في الخلفية، سوف تضغط على الأرجح من أجل ضمان الديمقراطية الليبرالية في تركيا. ومع ارتفاع مكانة المحكمة الدستورية، سوف ترتفع كذلك مكانة رئيس المحكمة العليا، هاشم كيليج، الذي يُذكر اسمه حاليا كمرشح محتمل للرئاسة في أغسطس، الأمر الذي يشكل تحديا لسعي أردوغان المتوقع للترشح للرئاسة.

ورغم تباين الليبراليين في تركيا، إلا أنهم متحدون حول البيان غير المكتوب لمسيرات «منتزه جيزي» في مايو ويونيو من العام الماضي. وفي ذلك الوقت، عندما تحركت الشرطة لقمع مجموعة صغيرة من أنصار حماية البيئة الذين كانوا يحاولون إنقاذ «منتزه جيزي» في وسط اسطنبول من التدمير لصالح إقامة مركز تجاري، تدفق ملايين الأتراك إلى شوارع اسطنبول، ثم إلى جميع مدن تركيا الأخرى بعدها بفترة وجيزة، للدفاع عن حق محتجي «منتزه جيزي» في التظاهر. إن البيان غير المكتوب لليبراليين الأتراك، كما تبين من تضامنهم خلال مسيرات «منتزه جيزي»، يمكن النظر إليه في النهاية على أنه احترام للبيئة والمساحات الحضرية، والأهم من ذلك، احترام لحريات التعبير والتجمع ووسائل الإعلام وتكوين الجمعيات.

ومنذ عام 2002، صعدت تركيا بفضل أردوغان. لكن توجهاته المناهضة لليبرالية وتفضيله لنهج الأغلبية تمنع تركيا من اتخاذ الخطوة التالية ومن أن تصبح دولة ذات دخل مرتفع. وسوف يستمر صعود البلاد على الرغم منه – وسيكون الليبراليون الأتراك الذين هم عوامل التغيير الجديدة في البلاد، الجماعة التي ستقود الطريق.

**عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»**

# ليبيا على مسار التدخل الدولي

**علي إبراهيم**

أمر طبيعي عندما تتنافس الأزمات بعضها مع بعض في منطقة جغرافية واحدة أن تكون هناك أولويات، وهو ما يفسر الغياب المحير الدولي والإقليمي عما يمكن أن نسميه أزمة تكبر يوميا مثل كرة الثلج في ليبيا، ومسارها المرجح في حال إذا استمرت في نفس المسار فسيقودها إلى تدخل دولي.

لا أحد يجادل في أن نظام القذافي السابق مسؤول بدرجة كبيرة عن الحال التي وصلت إليها البلاد حاليا لأنه كما ظهر لم يكن حريصا على بناء مؤسسات دولة تستطيع أن تحفظ تماسكها في أوقات الأزمات، وحتى الجيش بناه على أساس كتائب أمنية لحماية النظام، وأهم الكتائب يقودها أبناء له، ولا ندري أين ذهبت الطائرات والصواريخ والدبابات التي أنفق عليها عشرات المليارات من الدولارات على مدار عقود.

لكن ذلك لا ينفي مسؤولية طبقة السياسيين والثوار الذين يشكلون أطراف المعادلة نقودا وقوة وسلطة في ليبيا ما بعد القذافي عن حالة الفوضى الحالية التي تتفكك فيها الدولة وتغيب سلطتها لصالح كتائب مسلحة كل يتصرف على هواه على الأرض في منطقته، ويسيطر بعضها على موانئ النفط بينما تزداد قوة مطالب الحكم الذاتي لأقاليم خاصة في برقة وبنغازي.

ومثلما حدث في دول أو مناطق أخرى فإن أسرع من يستغل الفراغ السياسي والأمني هو الجماعات المتطرفة خاصة المرتبطة بأفكار «القاعدة»، التي لا تعيش كما يبدو إلا على الخراب والفوضى، وأصبحت ليبيا خطرا أمنيا متزايدا يتعدى حدودها، فهي مركز لتهريب السلاح، وتتحدث بعض التقارير عن معسكرات لتدريب المسلحين فيها، وتتصارع الميليشيات بقوة السلاح ولا تتردد في استخدامه ضد السكان لفرض إرادتها.

أصبحت ليبيا مسرحا لخطف الدبلوماسيين، كما هو حادث لدبلوماسيين أردني وآخر تونسي من أجل إطلاق سراح محبوسين على ذمة قضايا تتعلق بجماعات الإرهاب، كما أصبحت مسرحا مفتوحا لضربات طائرات الدرون من دون طيار من الخارج، أو عمليات كوماندوز لاعتقال مطلوبين في قضايا إرهاب، وبدأت السفارات تسحب ممثليها خوفا من عمليات الاختطاف والقتل.

سياسيا رؤساء حكومات يستقيلون الواحد بعد الآخر، ووزراء يتعرضون للتهديد من مسلحين، ومجلس انتهت ولايته ومدد لنفسه وأصبحت شرعيته هو نفسه مثار خلاف بين السياسيين والشارع، وأقاليم سيطرة القوى المحلية فيها أقوى من سيطرة الدولة المركزية.

العجيب أن الحديث مع أي من السياسيين أو التقارير الصحافية التي تعكس مزاج الشارع الليبي، لا تظهر نزعات قوية للانفصال بين الأقاليم، أو خلافا قويا على وحدة الدولة، كما أن لا أحد يريد سيطرة هذه الميليشيات التي تصدرت في غفلة من الزمن المشهد على حياته، وعلى العكس فإن هناك رغبة في بناء دولة حديثة.

وقد يقال: إن القوة بفرضها فعليا من يملك السلاح، وإن الدولة جزء كبير من هيبتها أنها هي الوحيدة المخولة من قبل المجتمع بحق السلاح واستخدامه حفاظا على الأمن، لكن أيضا إذا كانت هناك إرادة قوية وسياسيون لديهم ثقة الشارع، وحكمة العمل وفقا للمصالح الليبية فقط، فإنهم يستطيعون مواجهة هذه الميليشيات، ومنع تحول ليبيا إلى ساحة صراعات إقليمية أو دولية. والمفترض أن تساعد في ذلك الدول العربية الحريصة على أمن المنطقة واستقرارها وحصار أي بؤر إرهاب تظهر فيها على اعتبار أن هذا يصب في مصلحتها. خلاف ذلك فإن الوضع الحالي في ليبيا هو دعوة مفتوحة لتدخل دولي.

**عن «الشرق الأوسط»**